دريفوس في فرنسا) والقطاعات المعادية لم تكن بالضرورة مؤيدة للصهيونية . الا ان تحولا كبيرا حصل في القرن العشرين بالتأكيد بعد استكمال تقاسم العالم بين الامبرياليات المختلفة وتفاقم التنازع فيما بينها لتحسين خارطة مناطق النفوذ لكل واحدة منها (الاخ سمارة يتحدث عن «الاستعمار» اعلى مراحل الرأسمالية » !) (٣٤) .

وحجة كل هذه المحاضرة جهل الجبهة الديمقراطية بالمسالة اليهودية الذي دفعها الى الاعتراف بالقومية اليهودية (هكذا) وبحقها في تقرير مصيرها !! (٣٥) .

ويستغرب الاخ سمارة بعد ذلك ان امين عام الجبهة الديمقراطية صرح في كراس نشر بعد حرب تشرين (٣٦) ان « الكيانات العنصرية ... سواء في فلسطين او في افريقيا ... » تسير نحو الزوال . ويستنتج ان الجبهة الديمقراطية « كرست » بنسبة ١٨٠ درجة !! (٣٧) .

وفي بعض تعليقاته الاخرى في هذا الصدد ، يصل الاخ سمارة الى استنتاجات مفاجئة وعجيبة . فهو مثلا يتناول الفقرة من برنامج الجبهة الديمقراطية السياسي التي تتحدث عن « احلال المستوطنين اليهود محلهم (اي محل المشردين من شعب فلسطين) واقامة دولة اسرائيل كدولة يهودية مغلقة تعتبر نفسها وطنا لجميع يهود العالم على الارض الفلسطينية » (٣٨) ليخرج باغرب النتائج . فهو يعتبر ان الجبهة الديمقراطية تعترض على انغلاق الدولة اليهودية (وليس على الاستيطان واقامة الدولة كما هو واضح من النص) . واكثر من ذلك يعتبر ان النص « يحمل مطالبة بانفتاح هذه الدولة على الجماهير والاقطار العربية كخطوة اولى لحل التناقض القومي بينهما (اي بين الشعب الفلسطيني والمستوطنين اليهود) (٣٩) .

ولا غرابة ان يجد الاخ سمارة مرة اخرى تناقضا في مواقف الجبهة الديمقراطية (كما فهمها او بالاحرى كما لم يفهمها) . والتناقض المزعوم يكمن هنا بين الدعوة « لفك » انغلاق اسرائيل والانفتاح على العالم العربي من جهة والاعتراف المزعوم ايضا بالكيان القومي الصهيوني من الجهة الاخرى .

وحتى ننتهي من مشكلة « الانغلاق » هذه التي احتلت حيزا كبيرا من مقال الاخ سمارة ، نشير الى كون الانغلاق المقصود هو الانغلاق العرقي (او الاثني) وليس الجغرافي الناتج بالاساس عن الايديولوجية الصهيونية المنغلقة (مبدأ « العمل العبري » الخ) . وما كانت تطرحه القوى الوطنية